تاريخ الاستلام: 2018/09/17 تاريخ القبول: 2019/10/20

أي مقاربة اقتصادية للتربية في ظل التحول المجتمعي الجديد؟

Any economic approach to education in light of the new social transformation?

د.شريفة معدن

جامعة أم البواقي

ملخص:

تميز القرن الحالي بقوة جديدة محركة للاقتصاد، فلم تعد الأرض أو رأس المال هو المحرك الأقوى للاقتصاد ، وإنما تمثلت القوة الأساسية للاقتصاد في رأس المال الفكري وتكنولوجيا المعلومات ، وقد طالت هذه القوة الجديدة في تأثيراتها ميادين الحياة كافة ، الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وغيرها ، فشهد العالم زيادة مدهشة في مخرجات التعليم والتكنولوجيا كما وكيفا وعولمة سوية للنشاط الاقتصادي ، ونموا هائلا في الشبكات والاتصالات ،وكلها أصبحت قائمة على المعرفة واستخداماتها. فكثير من الدول التي لا تملك ثروات طبيعية لكنها استطاعت أن تحقق تطورا ماديا هائلا، كاليابان الصين وماليزيا والدانمرك وسويسرا التي فاق معدل دخل فردها سنويا الولايات المتحدة الأمريكية وهذا بفضل حسن استغلالها وتطبيقها للمعلومة واستثمار المعرفة ، وقد تنبهت اليابان إلى ذلك منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ووصلت قمة الهرم بعد أقل من 30 سنة ، ومثلت معجزة في تاريخ التقدم والتنمية الشاملة.

الكلمات المفتاحية: التربية، الاقتصاد الجديد، مقاربة، مجتمع المعلومات.

Abstract:

New economic driving forces characterize current century. Land or capital is no longer the strongest engine of economy. Intellectual capital and information technology are the main forces of economy. This newforce has affected all spheres of life, social, economic, educational and others; as well as the quality and quantity of economic activity, and a tremendous growth in networks and communications, all of which are based on knowledge and its uses. Many of the countries that do not have natural wealth but have been able to achieve great material development, such as Japan, Malaysia, Denmark and Switzerland, whose average per capita income exceeded the United States annually by virtue of its good use and application of information and investment of knowledge. Japan has been aware of this for more than half a century. Time reached the top of the pyramid, and represented a miracle in the history of progress and overall development.

Keywords: Education, New economic ,Approach, Information society

المؤلف المرسل: د.شريفة معدن ،الإيميل: maadenombg@yahoo.fr

مقدمة

إن العقل هو أساس تكريم الله عز وجل للإنسان وتفضيله على غيره من المخلوقات فهو أساس التكيف وشرف الإنسان وامتيازه ، وبغياب العقل ينتفي التكيف وتنتهي المسؤولية الاجتماعية والقانونية ، وبغياب العقل أيضا تتوقف القدرة على التعلم ، والاختيار و الاستخدام الأمثل للتنمية.

فالمعرفة هي قوة تساعد الإنسان على مواجهة البيئة والسيطرة عليها، وتساعد على التكيف مع الحياة الاجتماعية، لذا برزت في الوقت الراهن قيمة التربية ودورها الأساسي في عملية الإنتاج، تقوم على استغلال أقصى قدراته وإمكاناته الذهنية، مما جعلها العامل الرئيسي في دفع عمليات التحول في الاقتصاد المعاصر، فكثر تداول مصطلح " اقتصاد المعرفة "، دلالة على كثافة المعرفة الكبيرة في جميع قطاعات الاقتصاد القائم على المعرفة، التي تعمل على زيادة إنتاجية رأس المال من خلال تعليم وتدريب العمالة والتطوير التقني من خلال البحث والتطوير (عبد الحميد، هلال،2004،ص158).

وهذا النوع من الاقتصاد والذي بات يعرف بالاقتصاد الجديد، يعبر عن التراكم المعرفي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية وحتى العسكرية، ويحقق في الواقع مكاسب مادية ضخمة ومحسوبة(بن يونس،2004،ص57)، فالمعرفة اليوم كعنصر أساسي ومهم جدا في عملية الإنتاج تحقق مكاسب تفوق التصور وأرباحا هائلة .

ومفهوم الاقتصاد المعرفي مفهوم حديث العهد نسبيا ، يقوم على تقدير الإنسان وعقله وإبداعه ، والاستفادة من كم المعلومات الذي توفره ثورة الاتصالات والمعلومات، فقد تحول الاقتصاد من اقتصاد الآلات والعقارات والمصانع والمواد الخام إلى اقتصاد المعرفة و التحول من سلطة الثروة والمال، والاعتماد على ملكية وسائل الإنتاج في المجتمعات الرأسمالية، أي الاعتماد على المعرفة التي تعتبر موردا أساسيا جديدا ومناظرا للموارد التقليدية كالعمل ورأس المال والمواد الأولية(مذكور،2003،ص333).

فالتطور المعرفي والتقدم التكنولوجي أصبحا اليوم من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي، الذي أصبح بدوره يقوم أساسا على سرعة امتلاك المعرفة واستثمارها، مما أدخل العالم بأسره في اقتصاد معرفي جديد.

وتشير الدراسات والأبحاث والإحصائيات أنه هناك شرخ رقمي ومعرفي كبير بين العالم المتقدم والعالم النامي، بما فيه العالم العربي الذي أصبح يترتب بعيدا جدا عن العالم الغربي في مجال استعمال التكنولوجيا والاستثمار في مجال البحث العلمي، هذا الأخير الذي أولته الدول المتقدمة عناية بالغة وخصصت إنفاقا خاصا حتى تستطيع بناء العقول والكوادر التي بفضلها فقط يمكنها الولوج إلى المرحلة الجديدة من مجتمعات المعرفة. وهذا ما جعل العالم بأسره يشهد مرحلة إصلاحات كبيرة في مجال الأنظمة التربوية ، من أجل جعل العملية التعليمية أكثر فاعلية .وعليه ستكون هذه الورقة البحثية محاولة للإجابة على جملة الأسئلة التالية،

- ما هو دور التربية والتعليم في التنمية الاقتصادية ؟
- ما هو دور الانفجار المعرفي في التحول المجتمعي ؟
- كيف فسر المفكرين المعاصرين التحول المجتمعي الجديد ؟
- لماذا عمدت أغلب دول العالم بما فيها الدول النامية والعربية إلى إصلاح نظمها التربوية ؟
- ما هو الأثر الاقتصادي للتطور المعرفي والتكنولوجي؟

1. المقاربة الاقتصادية للتربية:

نجد الفيلسوف الأمريكي وعالم التربية جون ديوي John Dewey (1859-1952) منذ أكثر من مائة عام في كتابه " المدرسة والمجتمع " School and Society" ، يؤكد على أنه من أجل أن يحدث التقدم الاجتماعي بطريقة سلسة نسبيا ليتوافق ذلك مع تطور العلوم ونشوء المجتمعات اقتصاديا ، فإنه يجب أن تتطور النظم التعليمية بصورة ملائمة (ديفيز،2000، ص 108) .

لقد كان Dewey من الأوائل الذين آمنوا بالاتجاه النفعي للتربية، لذا رفض الفكرة القائلة بأن المعرفة مكافأة تصل إلى المتعلم من مصدر خارجي، وبذلك يكون ديوي قد رفض فكرة التعليم السلبي التي ظلت سائدة من أيام أفلاطون (مذكور،2003،ص333)، حيث يؤكد بأن المعرفة مكسب يحققه المتعلم من خلال ما يبذله من جهد وبذلك أرسى قواعد مبدأ اكتساب المعرفة من خلال العمل، كما أثار علماء الاقتصاد والفلاسفة قضية مساهمة التعليم في الرخاء الوطني منذ أيام آدم سميث (Adam Smith).

فالمقاربة الاقتصادية المعاصرة للتربية ظهرت بداية مع نهاية سنة 1950 بفضل أعمال "Schultz Theodore"(1963) و " Gary Becker" (1964) و "Jacob Mincer" (1958-1974) الذين أسسوا نظرية رأس المال البشري ، والتي ترى أن الكفاءات المكتسبة من النظام التعليمي، مدرسة كانت أو ثانوية أو جامعة ترفع من إنتاجية الأفراد (Bogui ,2007,p153). وبالتالي تزيد من الدخل المكتسب من العمل، بعبارة أخرى فإنها تعد شكلا من رأس المال البشري ، فالتربية إذن تعتبرها كاستثمار في رأس المال البشري .

فكثير من الدول التي لا تملك ثروات طبيعية لكنها استطاعت أن تحقق تطورا ماديا هائلا كاليابان التي لا تملك أية ثروات طبيعية وكذلك الصين وماليزيا والدانمرك وسويسرا ، التي فاق معدل دخل فردها سنويا الولايات المتحدة الأمريكية ، وهذا بفضل حسن استغلالها وتطبيقها للمعلومة واستثمار المعرفة ، وقد تنبهت اليابان إلى ذلك منذ أكثر من نصف قرن من الزمان ، ووصلت قمة الهرم بعد أقل من 30 سنة ، ومثلت معجزة في تاريخ التقدم والتنمية الشاملة بالإضافة إلى ألمانيا وسنغافورة وأصبحت اليابان وحدها تسيطر على 44 % من صادرات العالم (Bogui,2007,p158).

فهذه الدول تتميز بأنظمة تعليمية متطورة تعمل على إعداد قوى عاملة مرنة متكاملة الإعداد، فائقة المهارات، قابلة للتوظيف وللتعليم المستمر والتعليم الذاتي والتدريب، وقادرة على البحث والتطوير واكتشاف المعرفة وإثرائها واستخدامها في توليد معارف جديدة.

حيث تنفق بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أكثر من 500 مليار دولار على البحث والتطوير في كل عام ، وفي الاجتماع السنوي لتقدم الحكم المنعقد في فيفري 1998 أعلن الرئيس " كلينتون " أن الحكومة الاتحادية للولايات المتحدة الأمريكية ستزيد دعمها للبحث والتطوير الأساسي بنسبة 6 % للسنة المالية المقبلة.علما أن الزيادة في ميزانية البحث والتطوير الأمريكية في عام 1999 ستكون أكثر بحوالي 15 مرة مما أنفقه الوطن العربي بأسره على البحث العلمي والتطوير(سنو،2001،ص 102) .

لذا اتخذت هذه الدول من التعليم منطلقا لها، حيث يحضى التعليم من بين المداخل الأساسية للتنمية بدور متميز، في إحداث التنمية وضمان استمراريتها فوق ذلك أنه بذاته مؤشرا هاما من مؤشرات التنمية لكونه إحدى الحاجات الأساسية التي تحققها التنمية (فليه،1998،ص7)، إلا أن التعليم في الدول النامية يجابه العديد من المشكلات ، كما أن هناك عقبات كثيرة أمامه (فليه،1998،ص4).

فيمكن لأي فرد الحكم على مستوى تقدم أي دولة من الدول من خلال معرفة نظمها التعليمية، ومن خلال فحص المناهج التي تقدمها تلك النظم، فإصلاح التعليم سوف يسهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إصلاح الكثير من الأمور التي يعاني منها مجتمعنا.

وكنتيجة لما تقدم تأكدت الرابطة المتينة بين التربية والاقتصاد، لذا اعتبر علماء التربية أن العلم هو بمثابة نشاط اجتماعي فعال تنتج عنه القيم المادية والروحية في المجتمع، وعليه فإن التخلف الفكري والتربوي هو نتيجة متوقعة وطبيعية للتخلف الاقتصادي

مخطط يوضح العلاقة بين التكنولوجيا والتنمية والمجتمع

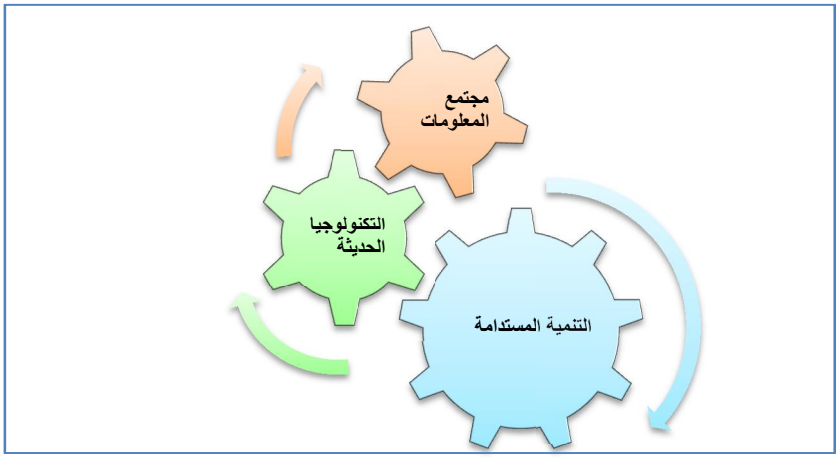

المصدر: إعداد الباحثة

فالعلاقة وطيدة بين التطور المعرفي وتطور المجتمعات، هذه الأخيرة التي مرت بعدة مراحل من زراعية إلى صناعية و الرأسمالية ثم إلى مجتمعات معلوماتية، تلعب فيها المعلومات والمعرفة الدور الأساسي خاصة في إطار ما يسمى باقتصاد المعرفة .

فلعدم الترابط بين التعليم وخطط التنمية آثاره السلبية على العملية التربوية، فمن غير المعقول إبعاد التعليم عن الحياة العملية وعدم التنسيق بين المناهج وحاجات المجتمع الفعلية والحياة التي يعيشها التلاميذ بعد التخرج (شعلة،جابر،2005،ص156)، على الرغم من أن التعليم يعد فرعا من فروع العمل الاجتماعي لإنتاج النوعيات المختلفة من القوى العاملة.

ذلك لأن هم الأفراد للعمل الجاد وإكسابهم السلوك الحضاري، والقيم التي فقدنا منها الكثير في الآونة الأخيرة، واستقامة الكثير من الأمور في مجالات الاقتصاد والتجارة والسياسة والتربية ذاتها، رهن إصلاح التعليم بتوقف تطور اقتصاد المعرفة بمفهومه الشامل على تربية العقل الإنساني، تربية متكاملة فالعقل هو أساس تكريم الله للإنسان وتفضيله على غيره من المخلوقات .

2. نحو مجتمعات المعرفة :

إن فكرة مجتمع المعلومات قديمة ترجع إلى حوالي 40 سنة، تعود أساسا إلى استمرارية الجهود المبذولة في السنوات التي تلت الحرب العالمية الثانية، من أجل تفسير التغيرات والتحولات السنوية التي قلبت المجتمعات الصناعية المتقدمة.

فمنذ سنوات 1960 اكتسب العديد من علماء الاجتماع والاقتصاديين، قناعة أكيدة أن مجتمعات أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، تعرضت لتحولات عميقة أدخلتهم في مرحلة جديدة من تطورها الاقتصادي.

وعلى العموم يعد كل من الفرنسي A.Touraine بداية من سنة 1969 والأمريكي D.Bell بداية من سنة 1973 من أهم علماء الاجتماع المعاصرين الذي سجلوا الأسبقية في التفكير حول بروز المجتمعات ما بعد الصناعية ،مع الإشارة إلى أن الاقتصادي " Fritz Machlup" بداية من سنة 1962 قد سبقهما في توضيح أهمية المعرفة والتربية في عمل الاقتصاديات في القرن العشرين .

وحسب كل من ,Touraine و Bell فإن هذه المجتمعات التي ظهرت في سنوات الخمسينات في الولايات المتحدة الأمريكية ،ألمانيا واليابان، ثم بعد سنوات في كندا وبعض دول أوروبا الغربية تتميز أساسا بما يلي(Pelgrum &Law ,1999,p52):

- نمو قطاع الخدمات الذي حل محل القطاع الصناعي ومكان أساسي لتمركز اليد العاملة
- مركزية المعلومات والمعرفة كعوامل للإنتاج .
- تزايد الإنتاجية بفضل التجديد (L'innovation)
- ظهور نخبة تقنية جديدة ومبادئ جديدة للطبقة الاجتماعية بمجتمعات المعرفة، تفرض نفسها تدريجيا كتسمية أكثر تداولا ضمن جملة من المصطلحات ليست بعيدة عن المعنى العام لها ، كمجتمع ما بعد الحداثة، مجتمع الاستهلاك ، مجتمع في شبكات ، مجتمع رقمي ... الخ

إن العديد من المفكرين لمجتمع المعلومات حققوا شهرة كبيرة، كالاقتصاديين Marcporat (1977) و Jerrermy Rifkin (2000) وعلماء المستقبليات Alvin & heidi Toffler (2000) وعالم الاجتماع الإسباني Manuel Castells (1998-1999) هذا الأخير الذي قدم رؤية شاملة وقيمة، من خلال ثلاثيته حول عصر المعلومات التي نشرت بالانجليزية من 1996الى 1998 وترجمت بعدها إلى عدة لغات وأصبحت بذلك عبارة أو مصطلح "مجتمع معلومات" مفروضا سريعا في خطابات التكنوقراطيين وعلماء المستقبليات والسياسيين والصحفيين، والعديد من المختصين في علم الاجتماع، خلال العشريتين الأخيرتين .

3. ما هو الأثر الاقتصادي للتطور التكنولوجي والمعلوماتي ؟:

لقد استطاعت الثورة الصناعية منذ نهاية القرن الثامن عشر، أن تحدث تحولات وتغيرات في المجتمعات الغربية بصفة خاصة، مست بذلك مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، مما دفع بالدول النامية إلى انتهاج منهج التصنيع للنهوض بمجتمعاتها، ووصفت بمرحلة النهضة بعد أن مر المجتمع العالمي بعدة مراحل وصولا إلى هذا المستوى من الرقي والإزهار.

لكن ما أحدثته الثورة المعلوماتية وتكنولوجيات الاتصال تجاوز كل وصف، فقد غيرت وجه العالم بأسره وأصبح قرية صغيرة زالت فيها كل الحدود السياسية والجغرافية، وأحدثت الثورة الكمبيوترية تطورا هائلا في مختلف المجالات وأصبحت صفة الإلكترونية مرتبطة بمختلف الأنشطة الإعلامية والتعليمية والتجارية .

فالثورة العلمية والتكنولوجية هي التي جعلت العالم أكثر اندماجا وسهلت وعجلت حركة الأفراد ورؤوس الأموال والسلع والخدمات، وكانت تكنولوجيا المعلومات ممهدا لعدة مفاهيم سادت العالم وأصبحت من المصطلحات التي لابد من فهمها والتحكم فيها كالعولمة، هذه الأخيرة التي شغلت كتابات مختلف المفكرين الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين، والتي من أهم مؤشراتها تحرير التجارة والاستثمار وتدفق رأس المال الخاص، والاستثمار الأجنبي والتقدم التكنولوجي وانخفاض تكاليف النقل والاتصالات (إبراهيم وآخرون،1999،ص21).

فظهور الكمبيوترات أو كما تسمى الحاسبات الآلية، إعلانا عن قيام ثورة جديدة في تطبيقات العلم أطلق عليها المعلوماتية أو السيبرنطيقا "cybernétique" وفي التكنولوجيا بما أطلق عليه ثورة الاتصالات والإلكترونيات، حيث يتفق العلماء على أن ذلك كان بداية لالتقاء خط التطور العلمي مع خط التطور التكنولوجي في نقطة واحدة، إذ لم يكن هناك فاصلا زمنيا يفصل ما بين مدى التطور الذي حققه كل منهما، كما كان قائما في مراحل زمنية سابقة حيث كانت التكنولوجيا ثابتة عند حدود تلبية الاحتياجات الضرورية للإنسان منذ العصور الماضية .

والجدير بالذكر أن الحاسبات الآلية استطاعت أن تنهض بالعديد من المهام التي لا يستطيع العقل البشري أن يقوم بها في وقت واحد، والتي ميزت العصر الذي نعيشه الآن. فيما أطلق عليه ثورة المعلومات والاتصالات أو عصر المعلومات والانفجار المعرفي في العلم وثورة الاتصالات والإلكترونيات.

فالعالم اليوم يمر بمرحلة حاسمة في تاريخه، ولا يرد ذلك فقط إلى التغيرات التي لحقت ببنية النظام الدولي بعد سقوط النظام الثنائي القطبية، والتحول إلى النظام الأحادي القطبية، ولا يرجع إلى التغير كذلك إلى هبوب موجات العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية وإنما تعود الأهمية القصوى إلى التغير في نظرنا إلى انه يرد إلى عاملين أساسيين :

أولا : الانتقال إلى نمط اجتماعي جديد هو " مجتمع المعلومات"

ثانيا : الانتقال إلى نموذج حضاري جديد هو نموذج ما بعد الحداثة

مما جعل عصرنا الحالي يتميز بتحولات شاملة ، تناولت مختلف النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعلمية، الأمر الذي أدى إلى وجود ظاهرة العولمة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعلمية، لذا فقد تميز هذا القرن عن غيره من القرون التي سبقته تميزا ذا سمة خاصة ، تتجلى فيه شمولية التقدم والتطور على جميع الأصعدة، والانفتاح المتبادل بين جميع الدول ، مبلورا ما انتهت إليه انجازات كل القرون التي سبقته، سواء منها قرن الثورة الصناعية، أو قرن الاكتشافات الجغرافية.(نايفة، 2007، ص27).

فلابد من إدراك دلالة ثورة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تشكيل الأساس المادي للمجتمع وإعادة بناء الإنسان لتتوفر له كل الظروف المادية والمعنوية الملائمة للمنافسة على المستوى العالمي، وينبغي على سياسات الدول النامية عموما والجزائر خصوصا أن تتبع سياسة جديدة في عصر العولمة والانفتاح القائم على المنافسة وذلك من خلال :

- تسريع تطوير العلم والتكنولوجيا و التعليم و دعم التطور الثقافي والأخلاقي .
- التوسيع في استخدام التكنولوجيا العالمية والنهوض بالصناعات التقليدية.
- تطبيق التكنولوجيا العالمية والجيدة في الإنتاج.
- تعميق الإصلاح التربوي.

وذلك حتى يتأتى لكافة دول العالم أن تدخل مرحلة مجتمعات الموجة الثالثة، ولا تتخلف عن الركب الحضاري والنظام العالمي الجديد الذي تقوده السيطرة على المعلومة وحسن استغلاله لها.

ومن ثم ازدادت الدول النامية مواجهة تحديات العولمة فمن الضروري أن تحقق استقرارا في السياسات الاقتصادية، الأمر الذي يعزز الثقة التي تشجع الاستثمار المحلي وتدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل، فلا بد من تقديم أفضل تعليم وبنية أساسية في الاتصالات والمواصلات فلابد من الاستثمار في التعليم ورأس المال البشري كوسيلة لمواجهة تحديات التعليم حيث يترتب على ذلك زيادة الكفاءة وانتشار استخدام التكنولوجيا وتشجيع الابتكارات ومن ثم يعد الاستثمار في التعليم أحد محددات النمو الاقتصادي.

إن التطور الهائل لتكنولوجيات الإعلام والاتصال في العالم كان له الأثر الكبير على مختلف مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والتربوية وحتى السياسية والثقافية، فطور اقتصاد البلدان الأكثر إنتاجا لهذه التكنولوجيات الحديثة وزاد من دخل أفرادها وأصبحت المنافسة الكبرى على إنتاج التكنولوجيات .

فالدول المتطورة والتي كانت بالأمس القريب من أكبر الدول المصنعة أصبحت اليوم من أهم الدول المنتجة للتكنولوجيا، في حين تبقى الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص من الدول المستهلكة والمستوردة للمنتجات التكنولوجية .

وتعتبر التجارة الإلكترونية التي تنتشر عالميا بسرعة متزايدة ، القوة الدافعة الكبرى في نمو الاقتصاد ، فبلغت نحو 500 مليار دولار عام 2012 في الولايات المتحدة الأمريكية. وتتصدر أمريكا الشمالية سوق التجارة الإلكترونية العالمية كما ازدادت التجارة الإلكترونية عبر الانترنت في اليابان من نحو 6,5 مليون دولار عام 1999 إلى 241 مليون دولار عام 2008، وهي نسبة لا يستهان بها من التجارة الإلكترونية العالمية والتي تبلغ 8 % ومن المتوقع أن تزداد نسبتها إلى التجارة العالمية من 1 % عام 2010 إلى 3 % عام 2014. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية أول من أصدر قانون التجارة الإلكترونية في جويلية 2000 ،(إسماعيل،2001،ص211) ليعطي الشرعية والحماية نفسها للمستندات الإلكترونية والتوقيعات الإلكترونية والمعاملات التجارية الإلكترونية ولحقت بها أخيرا بعض الدول من آسيا مثل الهند وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية والفلبين

فالعالم اليوم يسير إلى التقدم التكنولوجي أو كما يسمى المجتمع الإلكتروني وذلك بفضل التقدم العلمي والمعرفي ، فلا يكون هناك مجال للانحياز أو تجاوز فكرة اللحاق بالركب لأن الدول الأكثر تخلفا ستجد نفسها على الهامش .

خاتمة :

إن التحديات التي يواجهها العالم اليوم، بسبب الثورة العلمية والتكنولوجية، والإنفتاح العلمي، عن طريق شبكات الاتصال والمعلومات، التي كسرت العوائق وسهلت التواصل بين الشعوب، وظاهرة العولمة التي نقلتنا من التركيز على المحلي إلى المجتمع الدولي، والتغير السريع الذي طرأ على جميع نواحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، يجعل الواجب على المؤسسات التعليمية الأخذ بوسائل التعليم الحديثة لتحقيق أهدافها ومواجهة التحديات، فالثورة التكنولوجية المتعاظمة جعلت العالم كله يشعر بأنه يقف على حافة التغيير .

و التطور التكنولوجي الحاصل في مجتمعات هذا العصر، ساهم في إحداث تغييرات علمية ونظرية وتقنية عملية، مما ساهمت بدورها في ظهور علوم نظرية جديدة ومستحدثات تقنية حديثة، بمعدلات تفوق كل تخيل وتصور لدرجة أن التدفق المعلوماتي وما يصاحبه من تكنولوجيا لمعلومات، أصبح من الصعب السيطرة عليه، فالتقدم الذي أحدثته تكنولوجيات الإعلام والإتصال في كثير من أقطار العالم الغربي والشرقي ما هو في جوهره إلا تقدم تربوي في المقام الأول .

إذن فتغيير المنهج التربوي بما يتوافق مع معطيات العصر وتحدياته، بات ضرورة مهمة خاصة وأننا نعيش في عصر يجب أن تسير فيه القوانين والنظم واللوائح التي تحكم العلاقات بين الأفراد، بعضهم ببعض، والتي تتحكم في نظم العقل البشري الذي أفرز وصنع مجتمع المعرفة الذي تندرج تحت مظلته العلوم الحديثة والتقنيات المتقدمة، والاكتشافات الجديدة، وما واكبها من ظهور آراء ورؤى جديدة وما صاحبها من سلوكيات وأخلاقيات جديدة.و بناءا على ما سبق نخلص إلى النقاط الأساسية التالية :

- ضرورة تغيير المنهج التربوي بما يواكب ظروف ومتطلبات مجتمع المعرفة، وخاصة أن المجتمع يوكل إليه مسؤولية إعداد العقول التي تستطيع أن تتحمل مسؤوليات الحاضر والمستقبل، على حد السواء، ذلك لأن التربية والتعليم هي في مفهومها سلسلة من العمليات التي تمكن الفرد من استثمار طاقاته المختلفة من أجل السيطرة على بيئته وتحسين وضعه وتحقيق الكرامة الإنسانية عموما.
- إن الوظيفة المهمة للتعليم اليوم هي تعلم الفرد كيف يتعلم، فالتعليم الذي ينظر إليه في الماضي باعتباره تلقينيا، أصبح اليوم عملية مستمرة، يخضع لها كل فرد من أفراد المجتمع، كما أصبح تعلم كيفية التغيير إحدى الغايات الرئيسية الجديدة للتعليم في مواجهة ما يسميه (A – Toffler) صدمة المستقبل (le choc de futur).
- إن المعرفة هي البديل النهائي والمورد الأساسي في شتى المجالات والميادين لأنها تقلل الحاجة إلى المواد الخام والعملة والوقت والمكان ورأس المال ..إلخ.
- ضرورة بناء فلسفة تربوية واجتماعية واضحة الأهداف والمعالم، تبنى عليها السياسات والاتجاهات والمشاريع التربوية والمتعلقة إما بالتجديد أو التطور أو الإصلاح الشمولي لأنساق التربية والتكوين.

فالتعليم يعتبر عنصرا أساسيا للتنمية، فهو يساعد على تمكين الناس من أسباب القوة وتدعيم الدول، وهو من بين أقوى أدوات خفض أعداد الفقراء والحد من التفاوتات فضلا عن أنه يرسي أسس النمو الإقتصادي المستدام، ويحتل التعليم مركز الصدارة في رسالة البنك الدولي المعنية بالحد من الفقر. وعليه فإن الحاجة إلى تغيير النظم التربوية أصبحت لا تستند كثيرا إلى صلة الماضي بقدر استنادها إلى تحديات المستقبل التي تتمثل في إنشاء رابطة أو صلة بين التعليم واحتياجات السوق واستمرار مواءمة مواد التعليم مع الحاجة للتكيف المتواصل طوال الحياة والتربية الوطنية، وتجديد طرق التدريس والمنهج والأساليب البيروقراطية للإدارة.

إذن لا بد من تغيير المناهج الحالية ، لتواكب مفهوم الألفية الجديدة ، خاصة وأن التكنولوجية المتطورة، سوف تجعل من الفرد إنسانا جديدا مختلفا، إذ أن طبيعة الألفية الجديدة وظروفها، سوف تنتج تفاعلات عميقة ، يكون لها صداها المباشر والملموس على الطبيعة الإنسانية ذاته، في ظل الدعوة إلى مدارس وجامعات بلا أسوار، حيث يمكن للمتعلم أن يحصل على المعلومة في أي مكان وزمان.

المراجع:

.1ابراهيم، حيدر ،وآخرون،(1999)،العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، مكتبة مدبولي،القاهرة.

.2اليونسكو،(2005)، من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة"، القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ،تونس .

.3اليونسكو،(2003)، تقرير القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف.

.4ديفيز، دون، (2000)، التعليم والمجتمع: نظرة مستقبلية نحو القرن الحادي والعشرين، ط1 ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ، أبو ظبي.

.5بن يونس،عمر مُحَّد، (2003)، المجتمع المعلوماتي والحكومة الالكترونية ، مقدمة في العالم الافتراضي،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية.

.6عز العرب،إيمان مُحَّد، (2002)، الإعلام والمجتمع في ظل النظام العالمي الجديد ، دار المصطفى للطباعة والكمبيوتر، طنطا.

.7عبد الحميد،طلعت، هلال،عصام الدين، (2004)، تربية العولمة وتحديات المجتمع، دراسات في الأصول الفلسفية والاجتماعية للتربية ،ط1 ، دار فرحة للنشر والتوزيع ، القاهرة.

.8عبد الرحمان،الهاشمي ،ابراهيم، صومان احمد، (2009)، اقتصاد المعرفة ومدرسة القرن الحادي والعشرين ، المؤتمر التربوي حول مؤسسة التعلم، الجامعة الأردنية، كلية العلوم التربوية، عمان، الأردن.

.9فليه، فاروق عبده ،(1998)، التربية والتنمية في الدول النامية، مدخل لنظرية التشغيل الكامل، مكتبة زهراء الشرق، المنصورة.

.10شعلة، جميل مُحَّد عبد السميع، جابر، عبد الله جابر،(2005)، التقويم التربوي للمنظومة التعليمية ،اتجاهات وتطلعات، ط1 ، دار الفكر العربي، القاهرة.

.11مذكور،علي أحمد، (2003)، التربية وثقافة التكنولوجيا ، ط1، دار الفكر العربي ، القاهرة.

.12سنو، مي العبد الله، (2001)، الاتصال في عصر العولمة ،الدور والتحديات الجديدة، ط2، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.

13.BOGUI Jean-Jacques2007 : Intégration et usages des Technologies de l’information et de la communication (TIC) dans l’Éducation en Afrique ،Presses de l'Université du Québec

14.Casttels Manuel1998 (: La société en réseaux ،Vol 02 ،Fayard ،Paris ،

15.Pelgrum, W.J. N. Law,)1999) Les TIC et l’éducation dans le monde : tendances, enjeux et perspectives ، UNESCO ،Paris.

16.Wolton, D (2001 :Internet et après : une théorie critique de nouveau média, Flammarion.